

ثلاثة فصل في معرفة الاشرية واحكامها وفي هذا الفصل شي من مسالط طبع العصبين
وفصل في حدب الشرب وفصل فيما ينفذ من تصرفات السلطان وما لا ينفذ الا في
التي يتخذها الاشرية اربعة العنب رطبة ويايسة وهو الغريب والتمر والحبوب
نحو الحنطة والشعير والذخن والفاواكه نحو الرضاد والاحاصم والفايد والشهدا
والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا ولدا وان اختلفت اجناس لا تتحد
حكمها اما المتخذ من العنب الرطبة ستة الخمر والبادق والمنصف والصحح والجمهرك
والجصدي ويسمى ايا يوسف اما الخمر فضواين من العنب اذا غلظت واشتد ولم يقذف بالزبد
بالزبد وصار اسفله اعلاه فهو خمر بلا خلاف وان غلظ واشتد ولم يقذف بالزبد
فليس بخمر في قول ابي حنيفة رحمه الله حلوا كان او قارضا وفي قول صاحب رحمة
الله عليهما يصير خمر وعن الشيخ الامام ابي حنيفة الكلب البخاري رحمه الله اذا
يقول لهما واذا صار حولا بعد احكامه لا يحل شربها ويحد تناول قطرة من
طبايعها وان شربها في نهار رمضان يحد بشربها ويجوز في الجناية على الصوم
ومن احكامها يكفر مستعملها ولا يصح متلفه اذا كان مسلما وبطل بيعها
اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها وهي نجاسة غليظة اذا صار ثمنه الثوب
الترين قدر الدرهم نعمت حوز الصلاة واذا اصبغ في طرف يستنجس الطرف وان
اخرجت الخمر من الطرف فينسل الطرف ثلاثا فيطهر ان كان طرف واحد اصاب
فيه الخمر اختلفوا فيه **قال ابو يوسف** رحمه الله فينسل ثلاثا
ويجفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله لا يطهر ايدا وقال بعض المشايخ فيقول
اي يوسف رحمه الله ان لم يجفف في كل مرة لكن ثلاثا ثلاثا ثم بعد احتبسي
فادام الما يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا اخرج الما صافيا غير متغير
يكم يطهاره وعلية الفتوى فان لم ينسل الطرف وبقي الخمر فيه حتى صار خلا
لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب حكم الطرف وحكي عن الحكم ابي نصر لم يورث
رحمه الله انه قال ما يورث الا انما من الخمر يطهر ما على الحب الذي اسع من
الخمر

المر قبل ان يصير خلا ويكون نجسا فينسل اعلاه بالخل حتى يطهر الكل وان لم يعمل كذلك
فخرب العصبين فيه وعله ينفس العصبين لا يجلب شره لانه عصبين خالصين حركي
عن القدي ابي جعفر رحمه الله قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الطرف كله ولا يتجاسر
لا هذا التكليف وبه اخذ الفقهاء ابا الميثم رحمه الله واختار الصدوق والشمس رحمه
الله وعليه الفتوى لان حمار الخمر ينفع الى اعلا الطرف فيطهر كله ولو ابقى الخمر
بكرهها واتخذ من ذلك ما ذكر في الكتاب انه لا باس بما اذا تحركت الخمر
وصار خلا لان ما تقا حقل العنق من اجزاء الخمر صار خلا فيطهر العنق لانه سن
الي بالخل وعن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية اصول الجواب في غير التفصيل
ان كان للعنق والملم مغلوبا بالخمر فصار الخمر خلا يطهر وان كان العنق والملم
بالغالب لا يطهر وان صارت حاصلة هكذا جعلوا الجواب على التفصيل في الامكنة
وهو الرستاق اذا صار خلا قالوا ان كان الماهو الغالب يكون نجسا وان صار خلا
قالوا ان كان الماهو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصبين هو الغالب
يطهر اذا صار خلا والصحيح ما قال محمد رحمه الله عليه انه يطهر في الجملتين
لان ما بقي في الخمر صار نجسا بما ورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا الما طهر وان
تفتحت الفارة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من اجزاء الفارة لم يصير خلا
ترة وقعت فيها لا يباح اكلها فلا يباح شربها بوقوع الخمر ولو وقع فيها بول ولو
انه حدث سا هذه المرفة قال لا يحدم لم يسلم لانهما ليست بخر حقيقة بل هي مطبوخة
كالماء شرب والخمر التي من ما العنب ويكون شربه ردي الخمر لان فيه اجزاء
الخمر فلا ينفع شربها وان جعل ذلك في خمر فلا باس به لان ما فيه من اجزاء
الخمر يصير خلا ولا باس ببيع العصبين من يخذله خمر ابي حنيفة رحمه الله
عليه السلام لا يكره اذا باع من ذي يمن لا يشترطه المسلم بذلك اما اذا بيع مسلما
يشترط بذلك اليمن بكرة اذا باع من يتخذ خمر وهو كالباع الكرم وهو يعلم
ان الشري يتخذ العنب خمر لا باس به اذا كان قصده من البيع هذا اذا كان
لغيره بنية تحصيل الخمر بكرة وان كان بنية تحصيل العنب لا يكره ولا افضل
ان لا يبيع العصبين من يتخذ خمر خابسة من حرضه بنية من عظيم مثل الغزاة